الأمم المتحدة

A/75/548

الجمعية العامة

Distr.: General
22 October 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والسبعون

البند 22 (أ) من جدول الأعمال

العولمة والترابط: العولمة والترابط

رسالة مؤرخة 21 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة

باسم الممثلين الدائمين للمجموعة المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان متوسطة الدخل، أتشرف بأن أطلب تعميم هذه الرسالة والإعلان الوزاري المرفق بها (انظر المرفق) على جميع الدول الأعضاء باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

وقد يتذكر الأمين العام أن الإعلان اعتمده وزراء المجموعة المتقاربة التفكير خلال اجتماعهم الوزاري الخامس المعقود في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

ونكرر الإعراب عن تقديرنا للدعم النشط المستمر الذي يقدمه الأمين العام لمصالح البلدان المتوسطة الدخل في الأمم المتحدة.

(توقيع) إنريكي أ. **مانالو**
الممثل الدائم

031120 021120 20-14334 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 21 تشرين الأول/أكتوبر 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة

الاجتماع الوزاري الخامس للمجموعة المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان متوسطة الدخل

2 تشرين الأول/أكتوبر 2020

إعلان

1 - نحن، الوزراء والممثلون الرفيعو المستوى للبلدان التي تشكل المجموعة المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان المتوسطة الدخل وهي أرمينيا، وإكوادور، وبنما، وبيلاروس، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، والفلبين، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس، وقد اجتمعنا يوم الجمعة 2 تشرين الأول/اكتوبر 2020 في إطار الاجتماع الوزاري الخامس للمجموعة المعقود على هامش الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

2 - نشير إلى إعلاناتنا السابقة الموقعة في 23 أيلول/سبتمبر 2016 و 21 أيلول/سبتمبر 2017 و 26 أيلول/سبتمبر 2018 و 24 أيلول/سبتمبر 2019، على التوالي، ونؤكدها من جديد؛

3 - نعرب عن تضامننا مع جميع البلدان خلال هذه الأزمة؛ ونحيّي اختصاصي الرعاية الصحية والعاملين في المجال الإنساني والباحثين الطبيين وغيرهم من العاملين في الخطوط الأمامية في جميع أرجاء العالم الذين يكرسون يوميا وقتهم ويخاطرون بحياتهم لمساعدة الآخرين وإنقاذهم من مرض كوفيد-19؛

4 - نعيد تأكيد التزامنا بتنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛ ونرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام في مجال إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ونعترف بالتقدم المحرز حتى الآن؛

5 - نعيد أيضا تأكيد التزامنا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث، والخطة الحضرية الجديدة، وسائر الوثائق الختامية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالموضوع؛

6 - نشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تسلّم، في جملة أمور، بأن البلدان المتوسطة الدخل ما زالت تواجه تحديات كبرى في تحقيق التنمية المستدامة، وأنه لضمان الحفاظ على الإنجازات التي تحققت حتى الآن، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المستمرة من خلال تبادل التجارب، وتحسين التنسيق، وتعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات المعنية وتركيز ذلك الدعم؛

7 - نؤكد من جديد أنه على الرغم من تصنيف "البلدان المتوسطة الدخل" ضمن نفس الفئة، فإن تلك التسمية المتجانسة لا تعكس بالقدر الكافي اختلاف الواقع الذي يعيشه كل بلد من تلك البلدان، وتفرط في تبسيط التعقيدات التي تميز البلدان المشمولة ضمنها، ولذلك، نشدد على أنه بات من الملحّ إعادة صوغ

التصـــور المفاهيمي للنهج العام المتبع في تصـــنيف البلدان النامية لتحقيق نتائج حقيقية وطويلة الأمد في مجال التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم؛

8 - نشـير أيضـا إلى قرار الجمعية العامة بشـأن تشـجيع الاسـتثمارات من أجل التنمية المسـتدامة (A/RES/74/199) الذي أهابت فيه بالشـركاء في التنمية أن يواصـلوا دعم الجهود الرامية إلى تعزيز أطر السياسات لتحفيز تمويل الاستثمار الإنتاجي، بما في ذلك بناء القدرات على الحصول على التمويل المتاح، مع الأخذ في الاعتبار التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل؛

9 - نشـدد على أن تنفيذ خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030 سـيبقى بعيد المنال إذا لم تسـتطع البلدان المتوسطة الدخل تحقيق المجموعة الكاملة من أهداف التنمية المستدامة؛

10 - نشدد أيضا على أن النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، وأن البلدان المتوسـطة الدخل لا تزال تواجه، على جميع مسـتويات نصـيب الفرد من الدخل، ولا سـيما على مستوى الدخل القومي الإجمالي، تحديات خطيرة، بما في ذلك عقبات فيما يتعلق بالقضـاء على الفقر، وعدم المساواة، والديون الخارجية، وأوجه الضعف البيئي، من بين أمور أخرى، وأن تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي لا يعكس بالضـرورة إحراز تقدم في مجال القضـاء على الفقر أو غير ذلك من المجالات، بما في ذلك، على سـبيل المثال لا الحصـر، سـبل الحصـول على التعليم الجيد والخدمات الصـحية بالنظر إلى أن ارتفاع مستويات عدم المساواة، بل وازدياد أوجه عدم المساواة، لا يزال متفشيا في البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك البلدان ذات النمو الاقتصادي المرتفع؛

11 - نلاحظ بقلق أن جائحة كوفيد-19 تشـكل صـدمة عالمية أدت إلى تفاقم التحديات القائمة وأوجدت أوجه ضعف جديدة في البلدان المتوسطة الدخل، مما أدى إلى تراجع التقدم المحرز والمكاسب الإنمائية التي تحققت خلال السنوات الماضية، في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

12 - نشـدد على أنه من بين البلدان النامية الأكثر تضـررا من الجائحة، تواجه البلدان المتوسـطة الدخل تحديات مختلفة مثل ضـعف النظم الصـحية أو تأثرها بشـدة، وارتفاع مسـتويات المديونية، وضـيق الحيز المالي، وتتطلب دعما وتضـامنا دوليين، والمسـاواة في فرص الحصـول على الإمدادات الطبية والأدوية واللقاحات المقبلة الخاصـة بمرض كوفيد-19، واعتبارها مؤهلة للاسـتفادة من المسـاعدة الإنسـانية والأموال وبرامج الإنعاش من جائحة كوفيد-19؛

13 - نشـدد كذلك على أن الآثار الشـديدة الناجمة عن الجائحة في مجالات مثل الصـحة وسـبل العيش والرفاه، والقضـاء على الفقر، والحد من الجوع، ومكافحة تغير المناخ، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، ومنع التصحر والجفاف، والحد من أوجه عدم المساواة، تبرز الترابط بين التحديات الإنمائية العالمية؛

14 - نلاحظ أن البيانات الصـادرة مؤخرا تبين آثار الجائحة وتزايد قابلية تضـرر البلدان المتوسـطة الدخل منها. فالأزمة تتسـبب في انخفاض غير مسـبوق في النشـاط الاقتصـادي ووقت العمل. ومن المتوقع تكبد خسائر فادحة على صعيد جميع فئات الدخل. ففي بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط، من المتوقع أن يفقد 85 مليون عامل متفرغ وظائفهم، وهو رقم يفوق بكثير الرقم المسـجل خلال الأزمة المالية لعامي 2008 و 2009. وتأثر بشكل شديد الاقتصاد غير الرسمي الذي يؤدي دورا اقتصاديا رئيسيا في البلدان المتوسطة الدخل. ويلزم اتخاذ تدابير فورية لتقديم المساعدة للمؤسسات والعمال، بما يشمل العاملين منهم في الاقتصاد غير الرسمي؛

15 - نسلم بضرورة التركيز على أهمية المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في تعزيز الابتكار والإبداع وتوفير العمل اللائق للجميع، ونسلم أيضا بأهمية تشجيع إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها ومشاركتها في الأسواق الدولية والإقليمية والوطنية، بوسائل منها إتاحة فرص حصول الجميع على خدمات بناء القدرات والخدمات المالية مثل الاستفادة من التمويل البالغ الصغر والائتمانات بتكلفة ميسورة؛

16 - نلاحظ كذلك أن تقرير الأمين العام بشأن الديون وجائحة كوفيد-19 يذكر أن العديد من البلدان المتوسطة الدخل معرضة بشدة لأزمة المديونية، وفقدان سبل الوصول إلى الأسواق، وتدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج. ونؤيد دعوة المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والأمم المتحدة إلى تخفيف عبء الديون على أساس الضعف وليس على أساس مستويات الدخل. وفي الوقت نفسه، بيَّنت جائحة كوفيد-19 الحالية أن الجوانب المتصلة بالأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية مهمة بوصفها معيار نصيب الفرد من الدخل الذي يستخدم في تحديد الانتقال إلى فئة أخرى، ولا سيما بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل. وفي هذا السياق، تواجه البلدان التي خرجت من تلك الفئة تحديات جديدة ومعقدة. وتؤكد الأزمة الناجمة عن الجائحة أنه لا يمكن ترك أي بلد خلف الركب؛

17 - نلاحظ أيضا أن من المتوقع أن يؤدي مرض كوفيد-19 إلى انخفاض في التحويلات المالية بقيمة 109 بليون دولار، مما يتسبب في مشاق لـ 800 مليون شخص في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل التي تعتمد عليها بشكل كبير. فكثيرا ما يواجه العمال المهاجرون تحديات خاصة خلال جائحة كوفيد-19 بسبب مجموعة من العوامل المختلفة، منها عدم ملاءمة ظروف المعيشة والعمل، ومحدودية المعارف والشبكات المحلية، وكراهية الأجانب، والتمييز، وعدم الحصول على الخدمات الصحية والخدمات ذات الصلة بها؛

18 - نسلم بأن الجائحة تؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص الذين يعانون أصلا من حالات مرضية، على اختلاف أعمارهم، وعلى كبار السن المعرضين بدرجة أكبر للوفاة، وأظهرت معدل وفيات أكبر لدى الرجال المصابين بمرض كوفيد-19 مقارنة بالنساء؛

19 - نسلم أيضا بالأثر المتعدد الأوجه لجائحة كوفيد-19 على النساء، اللائي تعمل نسبة 60 في المائة منهن تقريبا في الاقتصاد غير الرسمي في جميع أرجاء العالم، ومن الأرجح أن يكسبن ويوفّرن بدرجة أقل، وأن يقدمن معظم أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، أن يتعرضن بشكل أكبر لخطر البطالة وانعدام الحماية الاجتماعية والوقوع في براثن الفقر؛

20 - نشدد ونحن ندخل عقد العمل، وفي خضم جائحة كوفيد-19، على ضرورة العمل معا لنحمي، قدر المستطاع، ما تحقق حتى الآن من مكاسب إنمائية، ولإعادة البناء على نحو أفضل، مع ضمان عدم تخلف أحد عن الركب في جهودنا الجماعية والتزامنا المشترك بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والسعي إلى تحقيق انتعاش مستدام وقادر على الصمود؛

21 - نؤيد دعوة الأمين العام إلى التضامن خلال هذه الأزمة؛ ونرحب بإنشاء صندوق مواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها الذي يدعم البلدان المتوسطة الدخل في التصدي للأزمة والتعافي من صدماتها الاجتماعية والاقتصادية؛

22 - نرحب باعتماد قراري الجمعية العامة بشأن "التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19)" (A/RES/74/270) و "التعاون الدولي من أجل ضمان الحصول على الصعيد العالمي على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية اللازمة لمكافحة كوفيد-19" (A/RES/74/274)؛ ونكرر طلبنا إلى الأمين العام أن يعد تقريرا تحليليا عن أثر مرض كوفيد-19 على البلدان المتوسطة الدخل، يتضمن توصيات بشأن السياسات العامة لمنظومة الأمم المتحدة؛

23 - نعرب عن تقديرنا لدعوة الأمين العام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى النهوض بما تقدم من دعم للبلدان المتوسطة الدخل بجميع أشكالها المختلفة، بما في ذلك في الجهود الرامية إلى تطوير المقاييس المتعددة الأبعاد للتنمية المستدامة؛

24 - نرحب بتقديم مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة معلومات مستكملة عن وضع إطار مشترك للتعاون مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من أجل تحسين أوجه التآزر على الصعيدين الإقليمي والقطري، مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان المتوسطة الدخل، ونطلب إليها ذلك؛

25 - نحيط علما بتقرير فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتمويل الرقمي لأهداف التنمية المستدامة الذي يوصي بطرق لتسخير الرقمنة في تسريع تمويل أهداف التنمية المستدامة؛

26 - نلاحظ كذلك أنه في عام 2019، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تفعيل 60 مختبرا من مختبرات تسريع الأثر الإنمائي تغطي 78 بلدا معظمها من البلدان المتوسطة الدخل، واستراتيجية رقمية جديدة تهدف إلى مساعدة الحكومات والمجتمعات المحلية على الاستفادة من التكنولوجيا ومن الابتكار لتحقيق النتائج في عصر التحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة؛

27 - نشير ونتطلع إلى الاجتماع الذي سيعقده رئيس الجمعية العامة خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة لمناقشة الثغرات والتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع التركيز على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. ونلاحظ أن تحديد الثغرات الهيكلية ومعالجتها يمكنهما تحسين فهم الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل والمساعدة على تحديد الآليات الكفيلة بسد تلك الثغرات بمزيد من الكفاءة والدقة؛

28 - نشير إلى الطلب المقدم إلى الأمين العام بأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين قريرا عملي المنحى عن تنفيذ القرار 231/74، يضمِّنُه تحليلا شاملا ومتعمقا للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، إلى جانب مجموعة من التوصيات لتشجيع وتعزيز الجهود التي تبذلها لتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، مع التسليم بأن التحديات المرتبطة بالبعدين البيئي والاجتماعي ستتطلب مزيدا من التحليل في التقارير اللاحقة؛

29 - نكرر استعدادنا للتعاون بنشاط مع منظومة الأمم المتحدة، لا سيما مع كبير الاقتصاديين في الأمم المتحدة والمنسق المعين للبلدان المتوسطة الدخل، وكذلك مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، من أجل النهوض بمصالح البلدان المتوسطة الدخل التي تعد محركات رئيسية للنمو والتنمية على الصعيد العالمي، وتسهم في ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتمثل 75 في المائة من سكان العالم و 62 في المائة من فقراء العالم؛

30 - نجدد التزاماتنا تجاه المجموعة على النحو الوارد في الإطار المرجعي، ونؤكد من جديد عزمنا على دعم النهوض ببرنامجنا خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، وندعو الدول الأعضاء الأخرى إلى الانضمام إلى هذه المجموعة المتقاربة التفكير؛

31 - نقرر تقديم هذا الإعلان باعتباره وثيقة رسمية من وثائق الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

نيويورك، الجمعة 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020